

مهام قانونية



القارئ (م.م.س) يقول : كنت محامياً في بلدي، وتم تعييني بوظيفة باحث قانوني في الإمارات، لكنني قيل بعدم اختصاصي بتنظيم العقود، بينما يجوز ذلك للمستشار القانوني، فما مهمة الباحث إذن؟

محمد علي الحافظ: يجوز للباحث إعداد العقود

يجيب على هذا السؤال الباحث القانوني محمد علي الحافظ بقوله:
لا يحق للباحث والمستشار القانوني المرافعة أمام المحاكم في دولة الإمارات ، حيث يختص بذلك المحامي المسجل فقط ، كما لا يحق للباحث القانوني تقديم الاستشارات التي يختص بها المستشار القانوني والمحامي فقط .
ولكن يمكن تعداد مهام للباحث القانوني منها :
_ إعداد وتجهيز الوثائق القانونية بما في ذلك العقود والاتفاقات والطعون وملفات القضايا .
_ وحفظ الوثائق الورقية والإلكترونية .

- _ جمع وتحليل البيانات الخاصة بالقوانين والقرارات والمستندات المختلفة .
 - _ المشاركة في تحليل البيانات المتعلقة بالدراسات حول القواعد واللوائح الجديدة
 - _ جمع البيانات المتعلقة بالتحقيقات في الانتهاكات والإبلاغ عنها .
 - _ العمل لتطبيق القوانين على القضايا المبحوثة .
 - _ الالتزام بالجدول الزمني للمشروعات المقررة.
- وهنا أجد أن مهام الباحث القانوني تفوق مهام المستشار من حيث أنه مختص في البحث القانوني الموضوعي للقضايا، ومدى انطباقها على مواد القانون أو مخالفتها لها وتصحيح مسارها .
- من أجل ذلك كانت مؤهلات الباحث شهادة البكالوريوس أو الماجستير في القانون، بينما اشترط للمستشار أن يكون حاملاً لشهادة البكالوريوس في القانون فقط .
- ومعروف أن رتبة الأستاذ في القانون فوق رتبة الباحث والمستشار في القانون، وحتى فوق رتبة الدكتور لأن الأستاذ هو الذي يستفيد من علومه المحامون والمستشارون والباحثون